

دور وسائل الاتصال في تغير قيم الأسرة الحضرية

د. ماهر فرحان مرعب

أستاذ محاضر/ الجزائر

ملخص:

يناقش هذا المقال تغير القيم في الأسرة الحضرية بسبب وسائل الإعلام والاتصال المختلفة وتكنولوجياتها الحديثة باعتبارها احد أهم العوامل المؤثرة على تغير قيم الأسرة في المناطق الحضرية، هذه الوسائل التي أصبحت جزءا من الحياة الحضرية. كما يركز المقال على الأسرة في المناطق الحضرية، وذلك لخصوصية هذه المناطق من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية التي تساعد على ظهور تأثير وسائل الإعلام من جانب، وبسبب ان المدن هي الأكثر احتكاكا وتفاعلا مع التكنولوجيات الحديثة من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الحضرية-المدينة-وسائل الإعلام والاتصال-التغير-القيم-العولمة

The role of the means of communication in change Urban Family Values

Absrract

This article discusses the change of values in urban family, because of various communication media and modern technologies as one of the most important factors affecting the changing family values in urban areas, this means becoming part of urban life. And focuses on the family in urban areas, for the privacy of the social, economic, demographic and cultural help to this effect, and because cities are the most friction and interaction with modern technologies.

Keywords

urban family-City-media and communication-change-values-globalization

مقدمة

تعد وسائل الاتصال اليوم من أكثر المؤسسات تأثيراً على التنشئة الاجتماعية بسبب المساحة التي تحتلها من جهة وبسبب قدرتها على الجذب والإقناع من جهة ثانية، إذ لهذه الوسائل - كما هو متعارف عليه في الأوساط العلمية - تأثيرات إيجابية وسلبية أو كما يشار إليها بأنها سلاح ذو حدين، يتوقف حجم الانتفاع من إيجابيات هذه الوسائل على مستوى الوعي الفردي والاجتماعي وعلى تهيئة البيئة الإعلامية المنتجة والمعالجة للمادة الإعلامية.

غالباً ما توصف المؤسسة الإعلامية ووسائل الاتصال في المجتمعات العربية بالضعف، وبعدم القدرة على السيطرة على المادة الإعلامية الوافدة من الخارج، بالإضافة إلى عدم ملائمة البيئة الاجتماعية والثقافية والنفسية لهذه المجتمعات لاستقبال ما ينقل من خلال وسائل الاتصال الدولية المتعددة في ظل الانفتاح الإعلامي الذي يشهده العالم.

لذلك ظهرت وتظهر جملة من تداعيات هذا الوضع في المجتمعات العربية، تتمثل هذه التداعيات بجملة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والثقافية، على مستوى السلوك وعلى مستوى البنية الفكرية العربية.

ولعل من بين أهم هذه التداعيات ما تتعرض له المنظومة القيمية في المجتمعات العربية من غزو ثقافي يهدد التماسك الاجتماعي ويعرض الكثير من المؤسسات الاجتماعية إلى حالة من الإرباك والتوتر الوظيفي، وفي مقدمة هذه المؤسسات الأسرة باعتبارها اللبنة الأساس في بناء المجتمع وهي الحاضن الأول للفرد واحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

وإبرز ما يبين هذه التداعيات على مستوى الأسرة، حالة القلق والتوتر التي تصيب وظيفتها التنشئية خاصة فيما يتعلق بجملة القيم الواجب أن تلقنها لأفرادها في ظل موجة من التغير والتغيير القيمي الناتج عن عملية الانفتاح الإعلامي.

ويتبين هذا الخلل الوظيفي في الأسر التي تعيش في الوسط الحضري بشكل أكبر نظراً لخصوصيته هذا الوسط ولطبيعة الأسرة فيه.

الأسرة والمدينة

تمثل المدينة وطريقة الحياة فيها الحضر والحضرية في ذات الوقت، الحضر ممثلاً بانتقال الفرد من الريف إلى المدينة أو عيش الإنسان واستقراره في الحواضر أو المدن، والحضرية ممثلة بتفاعل هذا الإنسان في الحواضر بطريقة تتلائم مع متطلبات حياة المدن.

توصف حياة المدن هذه بعدم الثبات وبالحرّك على المستوى الاجتماعي والديموغرافي والثقافي والشخصي، وما يرتبط بهذا التغير من مشكلات تتعلق بالتكيف والتوافق والتكامل

وسوء التنظيم الاجتماعي، والاغتراب وتصعد المعايير وغيرها.

بالإضافة إلى سيادة الجماعات الثانوية غير المتجانسة، والعلاقات السطحية المؤقتة والنفعية، سيادة الضوابط الرسمية، ضعف التقاليد والمعايير الاجتماعية، ضعف الجماعة وطغيان الفردية، ضبابية الذات، ضعف سلطة المجتمع، الكثافة السكانية، انتشار المشكلات المرتبطة بطبيعة حياة المدينة، كالانشغال عن أداء الأدوار الأسرية، ضياع الوقت أو عدم استغلاله بالشكل المناسب، صراع الأدوار، استلاب الأدوار الأسرية والتكفل بها من قبل بعض مؤسسات المجتمع، ضعف الحميمية وضعف العلاقات المباشرة، التداخل بين ادوار الأسرة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، ظهور الانحراف والجريمة كنتيجة للخلل أو التناثر القيمي بين الموروث والمعاصر، ازدواج الشخصية وانتشار بعض الأمراض النفسية كنتيجة للشعور بالاغتراب والقلق والإجهاد، انتشار المدن المشهية أو العشوائية كنتيجة للهجرة الداخلية، سيادة الفلسفة التبريرية، عدم وجود فلسفة واضحة تتفق عليها مؤسسات المجتمع بما فيها الأسرة حول نوعية الفرد الذي تريد ان تنتجه أو تعدده وغيرها من القضايا والظواهر التي ارتبطت بالبيئة الحضرية.

وتعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية أثارت اهتمام علماء الاجتماع منذ زمن طويل وأسيل الكثير من الخبر حول هذه الظاهرة وما يرتبط بها من مواضيع وقضايا اجتماعية متعددة، لذلك تعددت الآراء حول المدينة فمنهم من نظر إليها كاختراع إنساني مهم يمثل النواة الأولى لقيام الحياة الاجتماعية. ومنهم من يرى ان المدينة تمثل إطار للانحلال والفساد والجريمة والفقر على أساس إنها تتكون من أجناس بشرية متنوعة ونسق غير متجانس من القيم والمعايير.

تؤدي ظاهرة التحضر إلى تغير في بناء المجتمع وهذا التغير يصاحبه تغير وظيفي في النظم الاجتماعية المختلفة التي تشكل أجزاء ذلك البناء. الا ان عمليات النمو والتحضر قد لا تكون السبب المباشر في ظهور بعض المشكلات، إنما ما يرافق ذلك أو ما يترب عنه، كالتفكك الذي يصيب الأسرة من جراء ذلك أو سوء التكيف الذي يصيب النازحين من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل أو ما ينتج من تعارض بين قيم الواقع (ما هو كائن) وبين ما يجب أن يكون.

الأسرة الحضرية

الأسرة كما هو معروف عند علماء الاجتماع هي الوحدة الأساسية أو اللبنة الأولى لتكوين المجتمع، أو هي الصورة المصغرة عنه. لهذه الوحدة أشكال متعددة اختلفت باختلاف البيئات الاجتماعية من جهة أو باختلاف الزمن من جهة أخرى، حيث انتقلت الأسرة من الشكل المركب أو الممتد والجماعي الذي كان يعيش في الريف إلى الشكل المبسط الصغير أو النووي، الذي يسود معظم البيئات الحضرية اليوم.

لذلك غالبا ما يرتبط اسم الأسرة الكبيرة او المركبة او الممتدة التي تضم عدة أجيال تعيش معا كجماعة واحدة بالأوساط الريفية او بزمن ماضي قبل ان يتغير شكل هذه الأسرة ويتحول إلى أسرة صغيرة تضم الآباء والأبناء غير المتزوجين في معظم الأحيان لترتبط بالأوساط الحضرية وبطبيعة نظام السكن وشبكة العلاقات والمصالح التي تفرضها حياة المدينة.

لقد تعرضت الأسرة إلى تغييرات كبيرة على مستوى البناء والوظائف نتيجة ظهور المدينة وطبيعة الحياة فيها التي تركت ملامحها على الأسرة وعلى مدى فاعليتها في الحياة الاجتماعية، ومنها قلة وقت التفاعل بين الآباء والأبناء، غياب وتشنت النموذج او الصورة المثالية التي تمثل القدوة الحسنة للطفل، خروج المرأة للعمل بسبب صعوبات الحياة في المدينة وكثرة متطلباتها وانعكاس ذلك على أدوارها كزوجة وأم وربت بيت وما نجم عنه من مشكلات على مستوى تربية الأبناء، في ظل بيئة تشهد صراعا فكريا ومعياريا وقيميا بين الوافد والأصيل، او تشهد صراعا على مستوى العلاقات الزوجية بين الزوجين وارتفاع نسبة المشكلات الزوجية ممثلة بالعنف الأسري الطلاق الانفصال الهجر وغيرها.

كما أدى التسارع في عمليات التغيير إلى اتساع الفجوة بين الآباء والأبناء وإلى اتساع أكبر بين الأجداد والأحفاد ما حول الخلافات الطبيعية المحدودة بين أجيال الأسرة إلى مشاحنات ومشكلات تعاني منها أسر كثيرة في المدينة^١.

وكذلك كان لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية اثر في خلق نوع من التباعد المادي والنفسي بين أفراد الأسرة الواحدة، صاحبه في الغالب تراخ في العلاقات يصل إلى درجة الفتور الأسري بل إلى التفكك في كثير من الأحيان^٢.

وبشكل عام يحدد علماء الاجتماع جملة من التغييرات الاجتماعية التي أثرت على الأسرة في المدينة وعلى أداء ووظائفها ومنها:

انكماش دور الأسرة الاقتصادي وانتقال المسؤولية الاقتصادية من الأسرة إلى المجتمع الأكبر.

١. انكماش دور الأسرة التكافلي ومسئوليتها في رعاية الفئات الضعيفة مثل الأطفال والمسنين والعاطلين والمرضى.

٢. انكماش دور الأسرة التنشئي مقابل إنشاء دور الحضانة والمدارس.

٣. انكماش دور الأسرة الترويحي والثقافي بقيام وإنشاء مراكز الشباب وتنظيم المعسكرات وتدعيم الأندية وكذا تنظيم البرامج الثقافية في الإذاعة والتلفزيون والمتاحف والمعارض ودور الثقافة^٣.

٤. والاهم من كل ذلك انكاش المنظومة القيمية الأسرية وتبديلها نتيجة لانتقال الأسرة من الوضع التقليدي إلى الوضع الحضري، وما نتج عنه من تغير العديد من القيم المرتبطة بالعمر والجنس والدور والمكانات الاجتماعية والعلاقات والتفاعلات وغيرها.

يتضح من ذلك الدور المهم للأسرة باعتبارها أهم مؤسسة تنشئية تربوية في ظل هذا المعترك الثقافي، والتربية واحدة من روافد الثقافة الرئيسة، التي لا تعمل في فراغ بل تستمد دورها من فلسفة وأهداف المجتمع، وبذلك تصبح التنشئة والتعليم بمؤسساته المختلفة المسئول عن إعداد المواطن بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الحالية والمقبلة بحيث يركز هذا الإعداد على إبراز الخصوصية الثقافية، كرد فعل لمواجهة تحديات العولمة، ومن ثم ضرورة الحفاظ على الهوية الذاتية وتأكيد القيم الاجتماعية؛

ولهذه الأسرة دور كبير في الحياة الاجتماعية، اذ ان صلاح المجتمع واستقامته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور الأسرة وحسن مخرجاتها، حيث تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه ما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي تقوم به.

كما لا ينكر أحد الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة في الناحية الاجتماعية وتوجيه سلوك أفرادها، من خلال غرس القيم والمعايير الأخلاقية؛ كالصدق والأمانة والوفاء بالوعد وغيرها مما يعد قيماً خفية تظهر في معاملة الأفراد وتفاعلهم في إطار أسرة يتعلمون منها، ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل والتنبه بالملاحظة للتعامل الأسري الداخلي من جهة، وعلاقة وتصرفات الأسرة في المجتمع الخارجي من جهة أخرى.^٥

الاتصال في المجتمع الحضري

يرى ابن خلدون ان المجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي تجاوز مرحلة البداوة التي تمتاز ببساطة تركيبها وأنظمتها وأعمالها، والتي تقوم الحياة فيها على التقشف وعلى الضروي من الوسائل، لتمر إلى مرحلة التخصص في الأعمال وتعدد الوظائف نظراً لتطور المجتمع وازدياد حاجاته وتعدد مطالبه التي تتجاوز الضروريات إلى الكماليات، اذ كلما توسعت دائرة المجتمع وكثر عدد سكانه، ازداد تحضراً ورفاهية وإتقاناً لأُمور حياته، ومثل هذه الحياة تدعو إلى التنعم والتلذذ، والانشغال بالأُمور المادية أكثر من الانشغال بالأُمور الروحية، لذلك يبتعد المجتمع عن الفضائل والدين والقيم العليا.^٦

وتعد وسائل الاتصال وتكنولوجياتها الحديثة من العناصر المادية التي كانت تعد من الكماليات غير ضرورية قبل بضع سنين، لكن بسبب التطور والتغير الذي أصاب حياة المجتمعات خاصة في المدن الكبرى، فقد انتقلت الحاجة إلى وسائل الاتصال والإعلام من

الحيز المكاني إلى الحيز الأساسي كضرورة تفرضها متطلبات الحياة المعاصرة. لهذا نلاحظ ارتفاع نسبة انتشار واستخدام وسائل الاتصال وتكنولوجياها الحديثة في المدن والمراكز الحضرية بشكل ملفت للنظر على اعتبار ان هذه المراكز الحضرية تضم مراكز التفاعل والاتصال بالعالم الخارجي، كما إنها تضم معظم المراكز الاقتصادية والتجارية والثقافية، إضافة إلى الحجم السكاني الكبير والمتنوع الأصول والانحدارات والمستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كما ان الحياة المتسارعة والمتطلبات الحضرية فرضت نوعا من الحياة القائمة على استعمال التكنولوجيا لتلبية متطلبات الحياة على المستوى الشخصي والمهني والعائلي. كما تمتاز المدن الكبرى بطغيان القيم المادية واحتلالها مواقع الصدارة على مستوى السلم القيمي الشخصي والاجتماعي، بسبب التعاملات المادية النفعية وتزام الأدوار وتعددتها بين الاجتماعية والمهنية وتعاظم أهمية الوقت وغيرها من العوامل التي رجحت كفة العامل المادي في الحياة الحضرية.

والأسرة الحضرية هي الوحدة الاجتماعية الرئيسية التي يتم فيها استعمال واستهلاك مختلف وسائل الاتصال، لذلك فهي تتعرض إلى تغيرات ملحوظة تظهر على مستوى استعمال الأفراد لتلك الوسائل كما تظهر على مستوى الجانب النفسي والثقافي لأفراد لتلك الأسر.

وفي هذا الحال يكون التعامل مع التكنولوجيات المنزلية المتعددة كالتلفزيون والفيديو والكمبيوتر والهاتف الخليوي ضمن السياق الثقافي والاجتماعي، وذلك لان هذه التكنولوجيا تتوافر على قيم مادية وأخرى رمزية تأخذ شكلها من خلال استعمالها، الأمر الذي يعطي الأهمية لفهم الكيفية التي تتأثر بها الحياة العائلية اليومية بالتكنولوجيات عامة والمنزلية خاصة، وبهذه الصيغة تصبح تكنولوجيات الإعلام والاتصال من هذا المنظور نظاما تقنيا ماديا واجتماعيا يشتمل على قواعد واستعمالات وعلاقات^٦ ومجموعة من القيم الاجتماعية التي يجب أخذها على محمل الجد. وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات لعام ٢٠١٤ عن انتشار واستخدام وسائل الاتصال بمختلف مسمياتها - خاصة في المدن الكبرى - فيمكننا القول: ان تعداد سكان الأرض الذي يبلغ ٧ مليارات او أكثر بقليل، منهم ما يقارب ٢,٥ مليار يستخدم الانترنت، وهناك ما يقارب ٢ مليار مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى أكثر من ٦,٥ مليار مستخدم لشبكات الهاتف النقال أي ما يشكل ٩٣% من مجموع سكان العالم، وهذه الأرقام ليست ثابتة وإنما في زيادة مستمرة تصل إلى ١٥٠ مليون مستخدم جديد سنويا، النسبة الأكبر لاستخدام هذه الوسائل كانت من نصيب المدن الحضرية.

أما بالنسبة لشبكات ومواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعية فقد جاء FACEBOOK أولاً بواقع ١,٢٠٠ مليار مستخدم ثم يليه موقع QQ INTERNATIONAL بما يقارب مليار مستخدم ثم موقع QZONE ليسجل أكثر من ٦٠٠ مليون مستخدم ثم تطبيق WhatsApp ليسجل أكثر من ٤٠٠ مليون مستخدم.

تتباين نسب استخدام هذه المواقع والتطبيقات فقد سجلت أعلى النسب في أميركا الشمالية بواقع ٥٧% ثم تليها أوروبا وأستراليا ودول شرق آسيا بواقع ٤٤% ثم تسجل أدنى النسب في قلب آسيا بواقع ٥% وفي دول أفريقيا الجنوبية بواقع ٧%.

وتشير إحصائيات استخدام وانتشار الهاتف النقال إلى نسبة تصل وتغوق ١٠٠% في العديد من المناطق كما في أوروبا الشرقية والغربية والأمريكيتين وجنوب آسيا بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط، بينما تسجل أدنى النسب في مناطق جنوب آسيا ٧٠% ودول جنوب أفريقيا ٦٧%^٨.

وعن المنطقة العربية فقد أكدت دراسة أجرتها شركة "جو- جلف" المختصة ونشرت نتائجها في منتصف عام ٢٠١٣ إلى نمو معدل انتشار واستخدام الإنترنت في المنطقة العربية بشكل عام بنسبة تصل إلى ٣,٧% من إجمالي مستخدمي الإنترنت حول العالم، كما أشارت الدراسة إلى أن نسبة مستخدمي الإنترنت في المنطقة تصل إلى ٤٠,٢% من إجمالي سكان المنطقة. وأشارت دراسة أخرى أجرتها شركة IPSOS إلى وجود ٩,٤ مليون مستخدم للإنترنت في المملكة العربية السعودية، و٧,٥ مليون مستخدم للإنترنت في جمهورية مصر العربية، و١,٩ مليون مستخدم للإنترنت في المملكة الأردنية الهاشمية، و٤,٧ مليون مستخدم للإنترنت في الإمارات العربية المتحدة.

وأكدت دراسة شركة "جو- جلف" أيضاً على توسع قاعدة مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية، مبينةً أن ٨٨% من مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط يتواجدون على شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يومي. وقدرت الدراسة ارتفاع عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الرئيسية على شبكة الإنترنت (فيسبوك، تويتر، لينكدإن) ليسجل أخيراً ما مجموعه ٧٠,٣ مليون مستخدم عربي حتى منتصف العام ٢٠١٣، مقارنة مع ٥٢ مليون مشترك في نهاية النصف الأول من العام ٢٠١٢ بزيادة بلغت نسبتها ٣٥% خلال ١٢ شهراً.

ومن الملفت جداً نتائج الدراسة التي نشرتها شركة الأبحاث الأمريكية BI Intelligence في نوفمبر من العام ٢٠١٣، والتي أشارت إلى أن مستخدمي الإنترنت بالسعودية هم الأكثر استخداماً

لـ"تويتر" في العالم، وأن ٤١٪ من مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية يغردون على شبكة "تويتر" بانتظام^١.

وأشار الخبير العالمي روس داوسون إلى أن السعودية والإمارات وسلطنة عمان والبحرين والكويت وليبيا تأتي في صدارة الدول العربية بالنسبة لحصة الفرد من الهواتف النقالة والتي تصل في بعض الدول مثل السعودية إلى ١٠٠ هاتف للفرد الواحد، مقابل انخفاض حصة الفرد من الهواتف في دول أخرى مثل السودان واليمن وسوريا. وأشار داوسون إلى أن هذا يؤكد أهمية الثروة ومردودها في نشر الإعلام الرقمي .

وكرؤية مستقبلية عن الإعلام في المنطقة العربية فقد تكهن روس داوسون بأن دولة الإمارات ستكون من أولى الدول العربية التي ستتخلى فيها الصحافة الورقية التقليدية عن مكانتها لصالح الإلكترونيات بحلول العام ٢٠٢٨، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل من بينها النفاذية الكبيرة للإنترنت في الدولة وتزايد أعداد مستخدميها بالنسبة لعدد السكان فيها، لتتبعها المملكة العربية السعودية بفارق ست سنوات، أي في العام ٢٠٣٤ بينما تنبأ داوسون بأن تفقد الصحافة المطبوعة قيمتها وتأخذ طريقها نحو الانقراض الكلي في أغلب دول العالم اعتباراً من العام ٢٠٤٠^٢.

تشير الدراسات والأفكار العلمية إلى وجود علاقة بين التحضر وانتشار استخدام وسائل الاتصال والإعلام، فقد قدم عالم الاجتماع الأمريكي دانيال ليرنز نظريته عن علاقة التحضر باستخدام وانتشار وسائل الاتصال حيث يرى بأن التحضر هو اتجاه عقلائي يمثل حالة انتقال من نمط الحياة التقليدية إلى نمط الحياة الجديدة الذي تزداد فيه مساهمة الأفراد، لأن التحضر المتزايد يؤدي إلى زيادة المعرفة وتعلم القراءة والكتابة ما يزيد من الإقبال والتعرض لوسائل الإتصال، وارتفاع مستوى التعرض لهذه الوسائل في المجتمع ينقص الاعتماد على الاتصال الشخصي لتصبح أداة الاتصال الأساسية هي وسائل الاتصال الجماهيرية.

كما اعتقد دانيال أن وسائل الاتصال تساهم بشكل فعال في دفع الناس نحو التمتع بالوجوداني، التي يعتبرها إحدى الخصائص الأساسية اللازمة للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث إذ تُقدم وسائل الاتصال العديد من النماذج التي يحاول الجمهور أن يسقطها على نفسه وإدماجها في حياته الخاصة، ونظراً لزيادة هذه الوسائل وغوصها في حياة الأفراد فإنها تسارع في عملية التمتع بالوجوداني الذي يميز الأفراد في المجتمعات المعاصرة. أي يعتبر التمدن هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

وهناك الكثير من علم الاجتماع من يتناول المدينة في ضوء فكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد، فمنهم من تصور المدينة من خلال هذا التفاعل واعتبر وسائل النقل ووسائل

الاتصالات ما هي إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري. ويعتقدوا بان النمو الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى آخر وان هذا النمو لا يحدث بشكل مطرد، بل ان اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال هي التي تقف وراء ذلك. أي إن النمو الحضري يفسر ذاته في ضوء نسبة وسائل الاتصال المتاحة في المراكز الحضرية.

وقد حاول البعض منهم التركيز على دور وسائل الاتصال الجمعي وتحديد وظائفها في عملية النمو الحضري، فهذه الوسائل قد أصبحت جزءاً مكملاً للحياة الحضرية، وبغيرها لا يمكن تصور النشاط الحضري وهو يقوم بوظائفه المحددة له، لا بل وينظر معظم علماء الاجتماع إلى هذه الوسائل الاتصالية بوصفها انعكاساً لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات المناطق الحضرية.¹¹

المنظومة القيمية

توصف المنظومة القيمية في أي مجتمع بأنها عبارة عن مجموع القيم التي أنتجها المجتمع عبر صيرورته التاريخية والتي توارثتها الأجيال واحدا بعد الآخر.

فالكل مجتمع منظومته القيمية الخاصة به والتي تترتب على سلم تفاضلي بدءاً من القيم الأكثر أهمية وتأكيداً من قبل المجتمع، لتحتل موقع الصدارة على السلم القيمي المجتمعي، وصولاً إلى أقلها أهمية وتأكيداً لتحتل المواقع التالية بعد القيم الأولى الأكثر تفضيلاً على نفس السلم المذكور.

يوجد السلم القيمي على مستوى المجتمع ككل، كما يوجد على مستوى الفئات الاجتماعية والجماعات الفرعية بل ويوجد سلم قيمي لكل أسرة ولكل فرد في المجتمع.

والقيم هي نتاجات إنسانية اجتماعية ذات صفة معنوية غير مادية، هذه النتاجات المعنوية تدخل ضمن إطار عام يتمثل بثقافة المجتمع، أي ان القيم كما يشار إليها من قبل علماء الإنسان والاجتماع بأنها تشكل أهم عناصر الجانب المعنوي للثقافة، وفي أحيان أخرى يشار إليها بأنها أهم العناصر التي تمثل جوهر الثقافة ومضمونها.

وهي بمثابة أهداف يضعها المجتمع ليرتبط بها ومن خلالها أفراد ذلك المجتمع كما إنها تعد واحدة من أهم ضوابط السلوك الاجتماعي، نظراً لما تحمله من إلزام وقدسية اجتماعية تفرض نفسها على أفراد المجتمع.

ولهذه القيم مكونات تتمثل بالمكون المعرفي: الذي يتضمن إدراك موضوع القيمة وتمييزه

عن طريق العقل أو التفكير والوعي بما هو جدير بالرغبة والتقدير.
المكون الوجداني:

يتضمن الانفعال بموضوع القيمة أو الميل إليه أو النفور منه وما يصاحب ذلك من سرور أو ألم.
المكون السلوكي:

ممثلاً باستعدادات الشخص أو ميوله للاستجابة وإخراج المضامين السلوكية للقيمة في التفاعل الحياتي المعاش.

كألهذه المنظومة القيمية مصادر تزودها بمجموع القيم التي تحتويها، التي تعددت الرؤى إلى هذه المصادر بتعدد التوجهات العلمية ومنها نذكر: الاتجاه الذي يرجع أصل القيم إلى المجتمع إذ يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع هو مصدر القيم ويعتبرون إن هناك حقائق واقعية تنشأ وتوجد في المجتمع ومنهم أميل دوركايم الذي أكد بأن القيم هي تصورات تتميز بالعمومية والإلزام. فما يقره المجتمع ويستحسنه يعتبر قيمة بينما ما يرفض المجتمع أو يستبعده فيعتبر بلا قيمة والفرد يتعلم القيم ويضيفها إلى إطراره المرجعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وعن طريق التفاعل الاجتماعي.^١ وهناك من يرجع القيم إلى مصادر معينة واهم هذه المصادر هو الدين الذي يضم جملة من القيم الإنسانية والاجتماعية التي تحدد ما يجب ان يكون عليه السلوك في مختلف مفاصل الحياة.

كما يمكن ان تستعار او تقتبس القيم من مصادر خارجية او ثقافات أخرى بما إنها عبارة عن تفضيلات تعتمد على إدراك الشخص وليس على مميزات الشيء المدرك بحد ذاته من جهة، وبما انها عناصر ثقافية قابلة للانتقال والانتشار بفعل الاتصال الثقافي من جهة ثانية. وللقيم مجموعة من الخصائص يمكن تحديدها بالاتي:

القيم ذاتية: لها جانب وجداني وعقلي يعتمد على الشعور الداخلي للشخص وعلى تأملاته الباطنية وعلى مزاجه.^٢

القيم نسبية: تختلف باختلاف الأشخاص والمجتمعات والثقافات وباختلاف الزمان والمكان.

القيم عاطفية: يشير غي روشيه إلى ان الشحنة الانفعالية التي تتخذها القيمة هي التي تجعل من هذه الأخيرة عاملاً قوياً مؤثراً في فعل الأفراد والجماعات.^٣

القيم مكتسبة: تكتسب القيم عن طريق التفاعل الاجتماعي وعن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية فهي جزء من الثقافة والثقافة تكتسب وتورث اجتماعياً.

القيم متدرجة: تتدرج القيم على سلم المنظومة القيمية الفردية او الاجتماعية وذلك حسب أهمية كل منها، من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية وذلك حسب تأكيدات البيئة الاجتماعية المحيطة .

كما تصنف القيم إلى أشكال ومسميات حسب المعيار المعتمدة للتصنيف لذلك نجد قيم نظرية وأخرى اقتصادية وسياسية واجتماعية، قيم أصيلة وقيم دخيلة، قيم أخلاقية وقيم جمالية، قيم وسائلية وقيم غائبة، قيم ملزمة وقيم غير ملزمة، قيم مثالية وأخرى واقعية، قيم دائمة وأخرى مؤقتة عابرة، قيم عامة وأخرى خاصة، قيم ظاهرة وأخرى ضمنية او مستترة....وهكذا. تأثير وسائل الاتصال على المنظومة القيمية:

لقد تمكنت وسائل الإعلام والاتصال فعليا من اختراق الحدود الثقافية انطلاقا من مركز صناعة وترويج النماذج الثقافية ذات الطابع والهوية الغربية، وألغت بالتالي إمكانيات الثقافة كخيار يعني الانفتاح الطوعي على الثقافات المختلفة عبر آليات التأثير والتأثر والتفاعل المتبادل، لصالح الاستباحة الكاملة للفضاء الثقافي الذي يعزز قيم الغالب ويؤدي إلى استتباع المغلوب وتجاوز دفاعاته التقليدية، وبالتالي لا تترك إمامه من خيارات خارج حدود الانعزال أو الذوبان سوى هوامش محدودة في مواجهه تكنولوجيا الإخضاع وصناعة العقول وهندسة الإدراك لغرض الغلبة الحضارية وتعطيل آليات الدفاع الثقافية، ودفعها إلى الانكماش والتحول إلى مجرد طقوس فلكلورية تؤدي بها إلى حالة من الغربة الحضارية.^{٥١}

تتعرض المنظومة القيمية إلى التغير والتغيير باعتبارها احد أجزاء المجتمع الخاضع لحتمية التغير، لان التغير الحقيقة الوحيدة التي يمكن ان تكون مطلقة وثابتة، وما يشار إلى هذه المنظومة في أدبيات علم الاجتماع وعلم الإنسان بان غالبا ما يكون التغير في القيم التي تمثل الجانب المعنوي من الثقافة بشكل أبسطاً نسبيا من التغير الذي يحصل على مستوى الجانب المادي للثقافة.

وخير من مثل هذه الفكرة عالم الاجتماع وليم اوكرن (W.Ogbarn) عندما قال: أن تغير العناصر المادية في المجتمع يسير بشكل أسرع من تغير العناصر المعنوية وهذا يرجع إلى أن الاختراعات في الثقافة المادية كثيرة جداً إذا ما قورنت بالجانب اللامادي من الثقافة، وينتج عن ذلك الفرق في سرعة التغير بين الجانبين ما سماه اوكرن بالهوة الثقافية او التخلف الثقافي.^{٥١}

كما يضيف بعض العلماء إلى بطء تغير الجانب المعنوي سببا آخر ممثلاً بنوع من الاحترام او القدسية التي تلحق بهذا الجانب من الثقافة باعتباره يمثل جوهر الثقافة ومضمونها من جهة، كما انه يمثل الجانب العاطفي للثقافة لكونه يمثل ما يورث عن الأجداد من جهة أخرى.

رؤية التغير هذه يمكن الاعتماد عليها والإيمان بها كمسلة علمية، قبل عملية الانفتاح الإعلامي الذي شهده العالم بعد التطورات الأخيرة في مجال الإعلام والاتصال، وهنا نقصد على وجه الخصوص تطور تكنولوجيات وسائل الاتصال وزيادة فاعليتها وقوة جذبها للمستخدم ودخولها لتصبح من الحاجات الأساسية التي تيسر تفاعل وتواصل وعمل بل وحياة الفرد بشكل عام.

هذا الانفتاح الذي سرع من عملية تغير المنظومة القيمية بدرجة أسرع قياسا مع التغيرات التي حصلت قبل الانفتاح الإعلامي المذكور.

ففي الوقت الذي كانت عمليات التغير تحدث كنتيجة لعوامل خارجية وداخلية ومن خلال آليات تقليدية أو شبه تقليدية عن طريق الاحتكاك المباشر بين الشعوب سواء عن طريق الزيارات والرحلات التجارية والحروب والاستعمار أو الهجرات، وهنا نركز على التغير بفعل العوامل الخارجية التي تحدث كنتيجة لدخول عناصر ثقافية من مجتمعات أخرى إلى المجتمعات التي تستقبل مثل تلك العناصر الخارجية.

فان التغير بفعل العوامل الخارجية يحدث اليوم بفعل آليات حديثة غير تلك التقليدية المشار إليها، فقد ظهرت مجموعة من الوسائط الإعلامية والاتصالية الأكثر والأسرع تأثيرا، لهذه الوسائط من المميزات الكثيرة التي زادت من فاعليتها بفعل تجاوزها لبعدي الزمان والمكان، بتجاوزها لكل الحدود السياسية والجغرافية والطبيعية والثقافية والتاريخية من جانب، ولتعدد أشكالها ومسمياتها ونوعياتها ما جعلها ترتبط بمختلفة حاجات واستخدمات الفرد الحياتية من جانب ثاني، كما إنها وبفعل ما تمتلكه من قوة بسبب ميزتي الجذب والتأثير نظرا لاستخدام معظم وسائل الاتصال الحديثة لعنصر الصوت والصورة واللون والحركة والتفاعلية من جانب آخر، وكل ذلك زاد من قاعدة مستخدمي هذه الوسائط وتنوع فئاتهم العمرية والمهنية والجنسية والسياسية والدينية والاثنية وانتشارهم عالميا.

وفي الوقت الذي كان التغير عموما، وفي المنظومة القيمية على وجه الخصوص، يحدث كنتيجة لعملية تغير غير مقصودة نتجت عن انتقال عناصر ثقافية من مجتمع إلى آخر عن طريق الاحتكاك الثقافي بين هذه المجتمعات، فان ما تتعرض له المجتمعات ومنظوماتها القيمية اليوم هو نتيجة عملية ذات وجهين:

الأول : مقصود ممثلا بعملية تغيير وليس تغير ممثلا بالعولمة وخاصة ببعدها الثقافي ومحاولة نشر النموذج الغربي أو الأمريكي على وجه التحديد ليسود العالم وليخلق ثقافة عالمية واحدة لا بل ومواطننا عالميا واحدا ينتمي لهذه الثقافة العالمية بشكل اكبر من انتمائه لثقافته الأصلية.

والثاني: غير مقصود أي عملية تغيير تأتي كنتيجة لتبديل طبيعة الحياة ومتطلباتها وما تفرضه هذه الحياة من شروط للنجاح والبقاء والاستمرارية نظرا لتشكّل المجتمع العالمي الجديد وتربط أطرافه المترامية، حيث أصبحت المجتمعات تشكّل جزءا متفاعلا من هذه المجتمعات العالمي وليس جزءا منفصلا، أي ما يقع من أحداث في احد أجزاء هذا العالم فإنها تنعكس على بقية المجتمعات الأخرى.

والمشكلة التي طرح هنا عن واقع المنظومة القيمية في المجتمعات العربية في ظل العولمة على اعتبار ان الثورة المعلوماتية والاتصالية المرافقة للعولمة وخاصة الثقافية منها، تعد واحدة من أهم آليات التأثير على التراث الثقافي وعلى المنظومة القيمية وذلك من خلال انتقال تأثيرات هذه الثورة إلى المجتمعات العربية، والتي انتقلت معها ثقافة المجتمعات المنتجة والمسيطرة على المادة الإعلامية المنقولة عبر تقنيات الاتصال الحديثة وكذلك انتقال أنماط معيشتها وسلوكياتها، الأمر الذي نتج عنه تبعية ثقافية، نظرا لعدم التكافؤ التكنولوجي والإنتاجي المعرفي بين طرفي النشر الثقافي، المتقدم والنامي او بين العالم الغربي والعربي.

فعلى اثر عدم التكافؤ وسير قوة التأثير من الطرف القوي المسيطر إلى الطرف المستقبل فان المنظومة القيمية تتعرض لهذه القوة وتشهد تغيرا من خلال عملية إحلال قيم جديدة وافدة محل القيم الأصيلة او بجوارها بفعل قوة تأثير القيمة الجديدة او بفعل قوة الإغراء والجذب الذي يرافقها.

كما تتغير هذه المنظومة القيمية من خلال عملية استبدال القيم القديمة بقيم أخرى جديدة نظرا لكون القيم القديمة قد فقدت وظيفتها ودورها وفعاليتها في الحياة وأصبحت تشكّل جزءا هامشيا يمكن تبديله والاستعاضة عنه بقيم أخرى.

وهنا لابد من المرور على البعد الثقافي للانفتاح الإعلامي وما يرافقه من عولمة او نمذجة ونقول: تعيش المجتمعات العربية اليوم في حالة من الانفعال الثقافي أكثر من كونها فاعلا ثقافي بسبب تواضع إمكانياتها التكنولوجية من جهة وبسبب انتشار الفكر العالمي واكتساحه للحدود الثقافية لمجتمعاتنا من جهة ثانية.

ويعد البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة من أخطر أبعادها، فهي تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير ثقافة واحدة، وإحلالها محل الثقافات الأخرى؛

ما يعني تلاشي القيم والثقافات المحلية، وإحلال القيم الثقافية للبلاد الأكثر تقدما محلها، وخاصة النموذج الغربي، الأمر الذي ينعكس على الهوية الثقافية العربية ومنظومتها القيمية.

وهنا تتمثل خطورة العولمة في محاولة التأثير على قيم المجتمعات المستقبلية، وذلك من خلال نشر الفكر الغربي الذي يعمل على تغيير كل القيم الثابتة، ومحاولة إقناع أن الذي يتمسك بقيمه إنما يتعارض مع التقدم العلمي والفكري ونهضة العقل، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الشعور بالاعتزاز لدى الشباب، وأوقعهم في أزمة حضارية، وفي صراع بين ثقافتين متعارضتين في وقت واحد، إحداهما خارج النفس والأخرى مدسوسة في ثناياها.^٧

وما هو متعارف عليه ان الأسرة واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على صيانة وتعزيز المنظومة القيمية من خلال المحافظة على هذه المنظومة وذلك بتأمين نقلها من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية ومن خلال تحسيس النشء بأهمية وتقديس القيم الاجتماعية.

كما ان الأسرة هي الوحدة الأساس في بناء المجتمع وهي الممثل الأصغر عنه، لذا فعلى مدى سلامة الأسرة وفعاليتها تتوقف سلامة المجتمع، كما ان لهذه الأسرة مجموعة من القيم التي تشكل جوهر قيم المجتمع باعتبارها الوريث الشرعي للمجتمع والطرف الأكثر فاعلية فيه لأنها تعد أولى المؤسسات الحاضنة للفرد والمسئولة عن تنشئته كما إنها أولى الجماعات التي يشكلها الفرد بفعل طبيعته الاجتماعية التي تدفعه للعيش ضمن جماعة توفر العديد من احتياجاته الطبيعية او الغريزية والاجتماعية والنفسية والذاتية.

وبما ان الأسرة هي واحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية فان المنظومة القيمية لهذه المؤسسة تتعرض للتغيير والتبدل والتشويه أحيانا بفعل القيم الوافدة عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، نظرا للانفتاح الإعلامي الذي تجاوز الحدود الثقافية من جهة ونظرا لدخول وسائل الإعلام للمجال الأسري من جهة أخرى، خاصة في الوسط الحضري الذي يعتبر الأكثر احتكاكا وتفاعلا مع الوسائط الإعلامية والاتصالية الحديثة.

بل ان هذه الوسائل الإعلامية والاتصالية أصبحت تشكل جزءا مهما من الحياة الحضرية واحداً أهم ضرورتها، على اعتبار ان الحواضر هي المراكز الأكثر تفاعلا مع كل جديد وهي الأكثر تطلبا لها والأكثر كثافة من الناحية الديمغرافية والأبعد عن التقليدية وقوة تأثيرها وقدسيتها او احترامها.

لذا فالأسرة في الحضر او المدينة تعاني على مستوى ما يجب ان تحفظه وتنقله من قيم للأجيال من جهة وتعاني أيضا على مستوى أي القيم التي يجب ان تؤكد عليها وتتعامل معها في عملية تنشئة أفرادها، خاصة وهي تعيش كجزء من عالم متغير.

وهذا ما يخلق حالة من التخبط لدى الأسرة في أدائها لوظيفتها التربوية مما ينعكس سلبا

على مستوى التمثيل والتمثيل الفردي لقيم المجتمع، وتخبطاً آخر على مستوى السلوك المقبول اجتماعياً بسبب ضبابية المعايير التي يقاس على أساسها ما هو مقبول وما هو مرفوض اجتماعياً وقيماً.

فقد كان السلوك يقاس من خلال جملة من القيم المقررة اجتماعياً والتي تتمتع بنوع من الثبات والاستقرار النسبي، هذه القيم التي تمثل أهدافاً يجب بلوغها أو تحقيقها من خلال جملة من المعايير الاجتماعية المحددة لبلوغ هذه القيم،

لذلك توصف القيم بأنها غايات يجب إدراكها وبذات الوقت هي محددات للسلوك بسبب ما يرافقها من معايير تحدد الكيفية التي يجب بواسطتها تحقيق تلك الغاية أو بلوغ تلك القيمة. لكن بسبب التداخل بين القيم الأصيلية التي أنتجها وتوارثها المجتمع وبين القيم الوافدة التي قد لا تمت بصلة لثقافة وتراث وتاريخ هذا المجتمع أو التي يمكن ان تتعارض وبشدة مع قيمه الأصيلية، خلقت حالة من التوتر والتفكك القيمي، سواء على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى الأسرة بشكل خاص.

وهذا كله نتج عنه تناشراً قيمياً وازدواجية في الحكم على السلوك والمواقف، جعلت الأسرة في حالة من التذبذب والتراجع والضبابية وعدم وضوح الرؤيا في أدائها لوظائفها، خاصة فيما يتعلق بما هو مطلوب منها أدائه على مستوى التنشئة؟ وما هي الكيفية لانجاز ذلك؟ وما هو المضمون الواجب اعتماده؟ كما اثر ذلك أيضاً على بنيتها الاجتماعية من خلال تداخل وتبدل القيم التي تحكم سير تفاعلات وعلاقات أفرادها مع بعضهم البعض.

ولذلك بعض المؤشرات الميدانية عن الموضوع نقول:

لقد أجمع العديد من الباحثين والخبراء في علم النفس والاجتماع والمتخصصون في مجال وسائل الإعلام الجماهيرية على أن الأطفال هم أكثر الفئات تأثراً ببرامج التلفزيون، كما تؤكد الدراسات بأن التلفزيون أضحي صديقاً وموجهاً لاختاره الأطفال، والبعض الآخر يعتبره زميل يأخذ منه النصيح. أما بالنسبة للأحداث فهو مصدر للمعرفة لكل الأمور غير المكتشفة بعد. ويعود تزايد أهمية التلفزيون لدى الأطفال إلى تراجع الدور التربوي للأسرة والمدرسة ورياض الأطفال، وكذلك لكون برامج التلفزيون وتكنولوجيا الاتصال المختلفة تشمل مصدراً مهماً يستمد منه الطفل خبراته الحياتية، فهو أكثر فئات المجتمع تقبلاً لمحتوياتها، وتعتبر هذه الوسائل الأكثر تأثيراً على تربية الطفل وعلى بناءه الثقافي.^{١١}

وفي الوقت الذي يتوقع أن تسهم وسائل الإعلام والاتصال في تشكيل بؤرة ثقافية يجتمع حولها أفراد المجتمع تساعد على تحقيق أهدافه، نجدها من خلال العديد من القنوات الفضائية تتيح ما من شأنه الاختلافات في الأفكار والسلوكيات بل وفي القيم التي يعتبر الاختلاف فيها من أهم عوامل ومصادر الصراع وعدم التكامل. فالاختلافات فيما تبثه وسائل الإعلام والاتصال من أفكار يُوجد قدراً من اللامعيارية التي يهدد انتشارها نسق قيم المجتمع.^{١٢}

كما تعد وسائل الاتصال من ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي لها سحرها في التأثير والسيطرة على العقول حيث تجذب المادة الإعلامية الانتباه وتسيطر على التفكير وتشغل الأفراد لمدة طويلة، كما يحاول هؤلاء تقليد بعض ما يشاهدونه في هذه البرامج وقد تتضمن بعض المواد الإعلامية بعض الأفكار الغير أخلاقية أو الغير اجتماعية التي تعتبر خرقاً للقيم والتقاليد السائدة في المجتمع.

لذلك فقد أشارت دراسة أجرتها الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال أن الطفل يقضي سنويًا ٩٠٠ ساعة في المدرسة وحوالي ١٠٢٣ ساعة في مشاهدة التلفزيون. وان الطفل الذي يشاهد التلفزيون بمعدل ٣ ساعات يوميًا سيكون قد شاهد قبل بلوغه سن ١٦ عاما ما لا يقل عن ٨٠٠ جريمة قتل و١٠٠٠ مشهد عنف.^{١٣}

أما من ناحية أهمية الوسيلة الإعلامية في الحصول على الأخبار والمعلومات حول الأحداث الجارية، فقد أظهرت الدراسة التي قدمها روس داوسون أن العالم العربي يركن بصفة أساسية إلى التلفزيون كوسيلة للتعرف على الأخبار، وبنسبة تزيد على ٨٠٪، لتصل مثلاً إلى ٩٦٪ في الأردن، في حين تصل نسبة الاعتماد على الإنترنت للحصول على الأخبار في البحرين إلى حوالي

٨٥٪ مقابل ٨٤٪ للتلفزيون، بينما يتقارب الاعتماد على التلفزيون مع الإنترنت للغرض ذاته في الإمارات بنسبة ٨٧٪ للأول، ٨٢٪ للثانية، مع تمتع الصحف أيضا بنسبة كبيرة من ثقة المتلقين في الإمارات كمصدر للأخبار وبنسبة تصل إلى ٧٢٪^{١٢}.

خاتمة:

ان تأثير وسائل الاتصال والإعلام الدولية أصبح حقيقة ثابتة وعلمية، ولعل اخطر أشكال هذا التأثير يتمثل بما تتعرض له الأسرة الحضرية في المدن العربية من تغير على مستوى المنظومة القيمية، لكن هذا لا يعني على المجتمعات النامية او العربية او دول الجنوب ان تنغلق على نفسها وان تنقطع عن العالم، فهذا غير صحي اجتماعيا ولا يمكن تطبيقه فعليا في ظل عمليات التغير والتغيير التي يتعرض لها المجتمع الإنساني ككل.

وإنما على المجتمعات العربية والنامية ان تعمل على بناء وتعزيز البيئة الاجتماعية والفكرية بما يمكنها من استيعاب التغيرات العالمية، كما عليها ان تعمل على تطوير مؤسساتها ووسائلها الاتصالية والإعلامية بما يمكنها من إنتاج المادة الإعلامية الجيدة والقوية التي تصل إلى نفوس أفراد هذه المجتمعات، والتي تمكنها من التنافس في ظل الانفتاح الإعلامي، لأن المادة الإعلامية اليوم هي سلعة قابلة للتسويق وهي أداة للتنمية وأداة لبناء الفرد والمجتمع على حد سواء.

قائمة المراجع:

(Endnotes)

١. محمد مهدي القصاص، علم الاجتماع العائلي، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٥٨.
٢. المرجع نفسه، ص ١٦٠.
٣. المرجع نفسه، ص ١٤٩.
٤. رضا هندي جمعة، مقترح منهاج لتنمية الانتماء والولاء الوطني في ضوء تحديات العولمة، جامعة بنها، مصر، ٢٠١١، ص ٣.
٥. رشاد صالح رشاد الكيلاني، الأمن الاجتماعي: مقوماته وتحدياته، الأردن نموذجاً، ورقة عمل، المؤتمر الدولي حول الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت، يومي ٣-٤ جويلية ٢٠١٣، ص ٣-٤.
٦. خضير إدريس، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية. ط ٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص ٩٧.
٧. مخلوف بوكروح، أثر تكنولوجيا الاتصال في تلقي الخطاب الفني، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص ١٩.
٨. GLOBAL DIGITAL STATISTICS 2014; <http://wearesocial.net/blog/2014/01/social-digital-mobile-worldwide-2014>
٩. أحمد عبد القادر، تحول كبير في تعاطي وسائل الإعلام العربية مع الثورة الرقمية، <http://aitnews.com>
١٠. روس داوسون، مستقبل الإعلام العربي، www.arabmediaforum.com/ar/media-center
١١. عبد الباقي عبد الجبار، نظريات النمو الحضري والتحضر، www.ahewar.org
١٢. محمد سعيد الفرج، البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة، ص ٨٢.
١٣. فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٥.
١٤. غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام، ط ١، ترجمة مصطفى شلبي، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٨٨.
١٥. عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٩٠.
١٦. محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ١١٥، ١١٢.
١٧. زكي نجيب محمود، ثقافتنا في مواجهة العصر، ط ٣، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٦٠.
١٨. طه أحمد وآخرون: «دراسات في تأثير القنوات الفضائية على المجتمع وفتاته»، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ١١٤-١١٧.
١٩. الأسرة والتفاعل الواعي مع وسائل الإعلام، www.alhadidi.files.wordpress.com/2014/03/2014
٢٠. كاظم شبيب، العنف الأسري: قراءة في الظاهرة من اجل مجتمع سليم، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٧، ص ٨٠.
٢١. روس داوسون، مرجع سابق.